

مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI®

الطلبات الجديدة ترتفع بأسرع وتيرة في فترة تزيد قليلاً عن ثماني سنوات ونصف

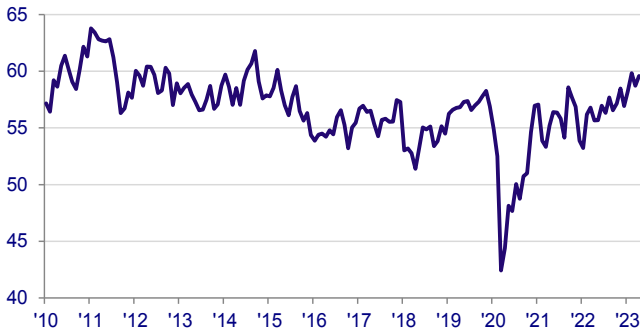
النتائج الأساسية

مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات يشير إلى شهر قوي آخر من نمو القطاع غير المنتج للنفط

زيادات أكثر حدة في الإنتاج والأعمال الجديدة والتوظيف

الطلب المحلي يعوض مبيعات الصادرات الضعيفة

مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات
معدل موسميًا، < 50 = تحسن منذ الشهر الماضي



المصادر: بنك الرياض، S&P Global
تم جمع البيانات خلال الفترة من 12 إلى 20 أبريل 2023.

تعليق

قال الدكتور نايف الغيث، كبير الباحثين الاقتصاديين في بنك الرياض:

"سلطت بيانات مؤشر مدراء المشتريات لشهر أبريل الضوء على توسع قوي آخر في النشاط التجاري على مستوى اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط في المملكة. لقد شهدنا ارتفاع أعداد السياحة وزيادة الإنفاق الاستهلاكي، إلى جانب فرص الأعمال الجديدة المتعلقة بمشاريع البنية التحتية الكبرى. علاوة على ذلك، فإن خطط توسيع الأعمال طويلة الأجل جعلت معدل خلق فرص العمل أقوى قليلاً من المتوسط المسجل في الربع الأول من عام 2023.

على صعيد الأسعار، لاحظنا تزايداً في ضغوط التكلفة مع ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج وأجور الموظفين مرة أخرى. وأدى ضعف الدولار الأمريكي مؤخراً إلى ارتفاع تكلفة استيراد المواد الخام، بينما أدت الجهود المبذولة لتعزيز الاحتفاظ بالموظفين وأداء الأعمال إلى ارتفاع آخر في متوسط الأجور. وبالتالي، احتاجت الشركات إلى تمرير النفقات العامة المتزايدة إلى العملاء مع تقليص هوامش الربح بسبب ظروف السوق التنافسية خلال هذا الوقت من العام.

ومع ذلك، ظلت توقعات الإنتاج المستقبلي للشركات متفائلة. وعكست التوقعات الإيجابية قوة المبيعات إلى جانب الثقة فيما يتعلق بظروف الأعمال المحلية والتأثير طويل الأجل لأهداف السياسة الاقتصادية للحكومة. وأخيراً، يبدو أن الاقتصاد يمكن أن يتحمل ارتفاعات إضافية في أسعار الفائدة هذا العام، خاصة وأن سوق العمل لا يزال قوياً للغاية ولا تزال الشركات تُظهر أدلة قوياً".

شهدت شركات القطاع الخاص غير المنتج للنفط في المملكة العربية السعودية تحسناً مستمراً في الأداء العام للشركات خلال شهر أبريل، وفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن مؤشر مدراء المشتريات (PMI®) التابع لبنك الرياض بالمملكة العربية السعودية. حيث زادت الطلبات الجديدة بأسرع معدل منذ شهر سبتمبر 2014، حيث عوضت زيادة الطلب المحلي الانخفاض الطفيف في مبيعات الصادرات. كما استمر خلق فرص العمل في شهر أبريل، كما يتضح من ارتفاع إجمالي أعداد العمالة للشهر الثالث عشر على التوالي.

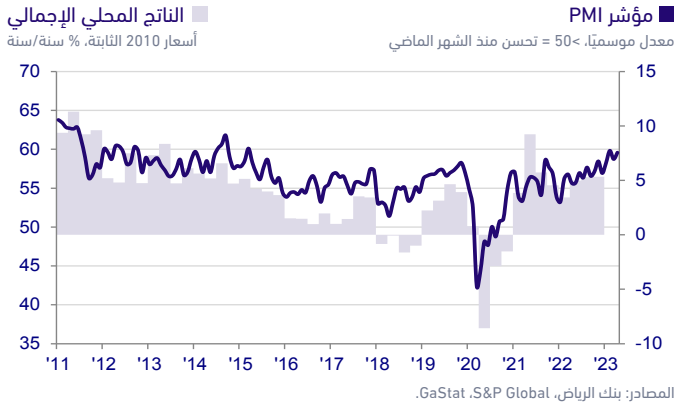
القراءة الرئيسية هي مؤشر بنك الرياض السعودي لمديري المشتريات (PMI®) المعدل موسميًا. مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

ارتفع مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات المعدل موسميًا في السعودية من 58.7 نقطة في شهر مارس إلى 59.6 نقطة في شهر أبريل، متراجعاً بشكل طفيف عن مستوى شهر فبراير الأعلى في ثماني سنوات (59.8 نقطة). وتحسنت الظروف العامة للأعمال في كل الشهور منذ شهر سبتمبر 2020.

كانت الزيادة الحادة والمتسارعة في حجم الأعمال الجديدة هي المحرك الرئيسي لارتفاع مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي خلال شهر أبريل. علاوة على ذلك، كان معدل نمو الطلبات الجديدة هو الأسرع في ما يزيد قليلاً عن ثماني سنوات ونصف. وعلقت الشركات المشاركة في الدراسة على مجموعة من العوامل الإيجابية التي دعمت طلب العملاء، منها ارتفاع أعداد السياح وزيادة الإنفاق الاستهلاكي، إلى جانب فرص الأعمال الجديدة المتعلقة بمشاريع البنية التحتية الكبرى.

قوبل الطلب المحلي القوي بتراجع في مبيعات الصادرات خلال شهر أبريل. وأشارت أحدث البيانات إلى انخفاض في الطلبات الجديدة من الخارج لأول مرة منذ شهر فبراير 2022. وارتبط الانخفاض الهامشي بالمنافسة الشديدة والظروف الاقتصادية الأقل ملاءمة في الأسواق الخارجية.

ساهم ارتفاع أعباء العمل الإجمالية في حدوث ارتفاع متوسط في أعداد الموظفين على مستوى الاقتصاد غير المنتج للنفط خلال شهر أبريل. وكان معدل خلق الوظائف أقوى بشكل جزئي من متوسط الربع الأول من عام 2023. وغالباً ما يُعزى تعيين موظفين جدد إلى خطط التوسع طويلة الأجل، الأمر الذي ساعد بدوره في تقليل الأعمال المتراكمة. وأشارت أحدث البيانات



الاتصال

<p>بدر العبد القادر محلل اقتصادي أول بنك الرياض هاتف: 3030-401-11-966+ داخلي 2469 bader.al-abdulqader@riyadbank.com</p>	<p>الدكتور/ نايف الغيث خبير اقتصادي بنك الرياض هاتف: 3030-401-11-966+ داخلي 2467 naif.al-ghaith@riyadbank.com</p>
<p>سابرينا مايين اتصالات الشركات S&P Global Market Intelligence هاتف: 44 7967 447 030+ sabrina.mayeen@spglobal.com</p>	<p>ديفيد أوين خبير اقتصادي أول S&P Global هاتف: 44 1491 461 002+ david.owen@spglobal.com</p>

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فيرجى مراسلة katherine.smith@spglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية، [انقر هنا](#).

إلى تراجع الأعمال غير المكتملة للشهر الحادي عشر على التوالي، على الرغم من الارتفاع الحاد والمتسارع في الطلبات الجديدة.

وقد علقت الشركات غير المنتجة للنقط على تراكم المخزون وذلك للمساعدة في تسهيل الأعمال الجديدة الواردة في الوقت المناسب. وقد انعكس ذلك في زيادة قوية في مخزون المشتريات في شهر أبريل، حيث كان معدل التوسع هو ثاني أسرع معدل منذ شهر نوفمبر 2022. وفي الوقت نفسه، تحسن أداء الموردين للشهر الخامس عشر على التوالي في شهر أبريل. وأشارت الشركات المشاركة في الدراسة إلى مفاوضات ناجحة للتجديد بالتسليم من الموردين الرئيسيين، وخاصة الموجودين في الأسواق المحلية.

أشارت بيانات شهر أبريل إلى زيادة قوية أخرى في أسعار المشتريات وأجور الموظفين، ومع ذلك فقد ارتفعت نفقات الأعمال عمومًا بأبطأ وتيرة منذ ثلاثة أشهر. وفي الحالات التي شهدت زيادة في تكاليف مستلزمات الإنتاج، عكس ذلك في الغالب ارتفاع أسعار المواد الخام وزيادة الرواتب للمساعدة في الاحتفاظ بالموظفين.

وأخيرًا، أشارت الدراسة الأخيرة إلى أن الشركات في المملكة العربية السعودية لا تزال متفائلة بشأن توقعات نموها للعام المقبل. وتراجعت درجة التفاؤل إلى أدنى مستوى لها في أربعة أشهر، لكنها ظلت أعلى بكثير من المتوسط المسجل في عام 2022. وعكست التوقعات الإيجابية قوة المبيعات، إلى جانب الثقة فيما يتعلق بظروف الأعمال المحلية والتأثير طويل الأجل لأهداف السياسة الاقتصادية للحكومة.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI® من قبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص والهيئة مقسمة حسب الحجم التصفيحي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات. وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي، تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. جُمعت بيانات الدراسة للمرة الأولى في أغسطس 2009.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشرات مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر. لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI®) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI®) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. ihsmarkit.com/products/pmi.html

إخلاء مسؤولية

تؤول ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية للبيانات الواردة هنا لشركة S&P Global و/أو الشركات التابعة لها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة S&P Global. ولا تتحمل مجموعة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر "Index Managers' Purchasing" (PMI®) إما أن تكون علامة تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها و/أو الشركات التابعة لها.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيته أو توفره، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (إرهاق) أو غير ذلك، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفرو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.